

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢

عمان : الخميس في ٢٧ جادى الثانية ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة الخامسة للدورة فوق العادة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ١٧-٩-١٩٣٢

الفقهية

الصفحة

٥٥٠

٥٥٨

٥٥٨

٥٦٣

٥٦٣

٥٦٦

بقية المذاكرة في ميزانية الجيش

قرار موافقة المجلس على ميزانية الجيش

بقية المذاكرة في قانون الميزانية العامة

قرار موافقة المجلس على قانون الميزانية

قانون رسوم البحر الميت لسنة ١٩٣٢

قرار موافقة المجلس على قانون رسوم البحر الميت

مكتبة الملك الحسين

الجلسة الخامسة

للدورة فوق العادة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الخامسة للدورة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني يوم السبت المصادف في ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٥١ و ١٧ ايلول سنة ١٩٣٢ الساعة العاشرة برئاسة وكيل فخامة الرئيس توفيق بك ابو المدي وحضور أكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى فخامة الشيخ عبدالله افندي سراج «لمعذرة مشروعة» وماجد باشا العدوان وحديثه باشا الخريشه وسعيد بك المفتي وناجي باشا العزام ريفان باشا المجالي - ارى انه لا لزوم لقراءة الضبط .

« فوافق المجلس على ذلك »

وكيل الرئيس توفيق بك - في الجلسة الماضية كنا وقفنا عند ميزانية الجيش العربي بسبب ملاحظات ايداعها كل من حضرة قاسم بك والاستاذ عادل بك وطلبنا اعطاه الايضاحات عنها . كان من جهة هذه الملاحظات الاعتراض على بدل الاغتراب الذي يُعطى لبعض الموظفين من اركان الجيش العربي ، فالايضاحات التي اخذناها من القيادة دلت على ان تلك العلاوات تدفع بموجب اتفاقات مع هؤلاء وان الموظفين البريطانيين سواء كانوا في شرق الاردن ام في فلسطين او غيرها يأخذون مثل هذا البدل . ووقع اعتراض على وجود مناصب لوظيفة مساعد لقائد الجيش وانني في صدد ذلك اوجه نظر المجلس العالي الى ان اوضاع الجيش العربي وتشكيلاته معينة منذ القدم والاعمال فيه مقسومة بين اركانها وموظفيه بشكل مقرر ومتفق عليه بين ذوي الشأن . وليس من الممكن او المرغوب فيه تغيير هذا الوضع الثابت نظراً لما يتمتع من ان لبقائه واستمراره علاقة قوية في حفظ الأمن والنظام وتأمين ادارة الجيش وسلامة معاملاته ، وبما يجب الفات النظر اليه ، ان هذه الوظيفة لم تلغ كما يظن ، وهي موجودة في ميزانية السنة السابقة وما قبلها ، ولذلك ليس من الحكمة الغاؤها ، لا سيما والحاجة اليها تجلت في نظر المسؤولين عن الأمن بالنسبة للوقوعات الاخيرة . اما المساعد الآخر الواردة منصفاته في هذه الصفحة ايضاً من ميزانية الجيش فهو قائد دورة البادية الذي تقلت منصفاته من فصلها الخاص لهذا الفصل .

ثم اعترض على وجود محاسب ووجود صراف وقيل انه يمكن دمج هاتين الوظيفتين ، وقد فهمت ان المحاسب والصراف يقومان بجميع الاعمال المالية والمحاسبية المختصة بالجيش . ومن المعلوم ان ادارة الجيش العربي من الوجهة المالية يحكم النظام المالي لا تشبه ادارات المصالح الاخرى ، وهي مستقلة نوعاً بحيث تجري الصرفيات من قبل هذين الموظفين وتمطى جداول في كل شهر الى وزارة المالية ، ولذلك لا يمكن فصل احدهما والاكتفاء بالآخر ، وقد قبلت هاتان الوظيفتان في جميع الميزانيات السابقة .

اعترض حضرة قاسم بك على وجود ملازم اول يقوم باعمال فرقة الموسيقى ، وقد ابانت قيادة الجيش ان عمل هذا الضابط لم يكن منحصراً بالموسيقى وحده بل هو يقوم بكتبة الضباط بكافة الاعمال التي تفوض اليه

ومن جهة وظائفه القيام بأدارة الفرقة الموسيقية . واعترض ايضاً على ملازم ثاني بداعي انه مستخدم في دورة البادية وهو ابي وغير اردني ، وقد راجعنا اسماء الملازمين الثانيين فوجدنا ان ليس بينهم اي شخص ابي ومنسوب الى قسم البادية ، ولربما كان هنالك غلط وكان الذي يقصده شخص آخر هو وكيل ضابط .

ثم قيل ان لا حاجة الى عشرة وكلاء من الدرجة الاولى وقد فهمت من قيادة الجيش ان لديها ما يزيد عن اربعين مختفراً يتولى قيادة القسم منها وكلاء ، عشرة منهم من الدرجة الاولى ، وعشرة من الدرجة الثانية ، لان ذلك القسم يحتاج لان يدار من قبل اشخاص اكثر كفاءة من العرفاء والجنود الذين يديرون القسم الآخر . ولهذا لا محل للبحث في امر الغاء وظائف الوكلاء . ووجودهم من الدرجتين ضروري جداً ولا يتناسب عددهم مع عدد الخافر الهامة .

اما فرقة الموسيقى التي اعترض على وجودها حضرة عادل بك ، فأهم وظائفها هو القيام بالمراسم التي لا بد لأمانة من ان تكون بها عند زيارة الملوك والامراء والعظماء وهي تقوم ايضاً بالاحترامات اللازمة لصاحب السمو الملكي المعظم ، عند تشريفه لمحال المراسم وفي الاعياد الدينية والرسية ، ولا شك بأن بلادها امير ولها علم ولها حكومة ولها مجلس تشريعي ، يجب ان يكون لها ايضاً كل ما له صلة بذلك من مظاهر ومراسم هذا فضلاً عن ان افراد الموسيقى ، لا تنحصر اعمالهم بالموسيقى فحسب ، بل يقومون بأعمال اخرى ، كالغفارة والقيام بوظائف الأمن مثل الجنود الآخرين . واذكر ان جهة اخرى غير الاستاذ عادل بك ، فكرت في الغاء الموسيقى ولكنها قنعت وصرفت النظر بعد ان ابدى لها ما ابدته الآن وطلعت ان لا مناص من وجودها ولست اعتقد ان سمو الأمير المعظم نفسه يرتاح لهذا الغناء .

واعترض على وجود مفتشين للجوازات وقيل بأنه بإمكان افراد الشرطة ان يقوموا بأعمالهم وقد فهمت ان ان احد هذين المفتشين موجود في الرمثا والشاتي في المفرق وعملهما لا ينحصر بقيد اسم المسافرين في الجدول كما يفعل الشرطي بل هو عبارة عن التدقيق في الجوازات واستيفاء رسم التأشير اذا لم يكن قد استوفى والقيام بكثير من الامور التي تحتاج لمعرفة لغة اجنبية والوقوف على قانون الجوازات وفعلها وراتب كل من هذين المفتشين لا يزيد كثيراً على راتب الشرطي ولو فرض انه استغنى عنهما لدعت الحاجة لتزويد عدد الشرطة نفرين للقيام بهذه الاعمال ولا يوجد بين الشرطيين من يستطيع القيام مقامهما .

اعترض الاستاذ عادل بك على العلاوات التي تعطى لأربعة من سائقي السيارات وقد علمت ان هؤلاء الأربعة واقفون على المكانيك ويقومون بتصليح كل سيارة يحصل عليها خراب وعطل ولولا هم لانتجوب الامر ان ترسل السيارات لفلسطين او ان يأتي بها الى عمان لأصلاحها بأجور تزيد كثيراً على هذه العلاوات الطفيفة التي لا تتجاوز الجنيه الواحد شهرياً لكل سائق منهم .

اعترض على علاوة الميدان التي تعطى لبعض موظفي الاسلحة واطن ان هذا المجلس العالي بعد ان قبل العلاوات للمساحين لا يسهه الا ان يقبل بعلاوات هؤلاء المأمورين الموجودين في محافل الضمراء كالأردق ودم وبازر ، لا سيما اذا نظرنا الى ان كافة مأموري الاسلحة يستوفون رواتب اقل من المساحين ويقومون بأعمالهم

هكذا اجند المجلد

في مجال بعيدة عن العمران بخلاف المساحين الذين يوجدون في قرب القرى وإلى أنه لا يمكنهم ان يؤمنوا احتياجاتهم إلا بأسعار غالية جداً وبصعوبات كثيرة . أما مفتش السير ، فهو ضابط في قوة الشرطة يقوم بأعمال اختصاصية فنية تؤمن موارد كثيرة بما يتعلق بالسيارات ، وهو يرافق امر الخافلات ويسجلها ويجلبها على القضاء و ينظم السجل و يعطي الرخص ويجري الفحص وهو موجود منذ زمن طويل والحاجة ماسة لبقائه ولا محل للبحث في امر الاستفتاء عنه .

أما العلوات الشخصية ، فاني اذكر في السنة الماضية او في اوائل السنة الحاضرة جرى البحث عنها و كنت عرضت لمجلسكم العالي انها وضعت بقصد التوفير اذ ان بعض الملازمين والضباط كانوا يستوفوا قبل ان تكون وظائفهم مصنفة رواتب اكثر من مربوط الدرجة التي صنعوا فيها وقد لوحظ عند تصنيفهم انهم اذا وضعوا في الدرجات التي تنطبق عليها رواتبهم سينالوا زيادات تدريجية تبلغ اكثر مما يدفع لهم . لذلك صنعوا في الدرجات التي يقل مربوطها عما يأخذون من الرواتب وتقرر اعطاؤهم الفرق باسم « علاوة شخصية » وسيستمر على ذلك الى ان يرفعوا او الى ان يقالوا والذين يأتون محلهم يأخذون الرواتب المخصصة للدرجة دون اية علاوة .

اعترض على منح مصاصات التجهيزات وقبل انه من الممكن تنزيل « ١٥٠ » جنيه منها ، انما مع الاشارة الى ان الاعتراض على مثل هذه النفقات يجب ان يكون مستند الى البحث والخبرة والتدقيق ، اقول ان مثل هذه التخصيصات توضع في الميزانيات بحسب التقدير واذا لم يصرف منها شيء يبقى وفرء لانها ليست من التخصيصات التي تصرف حتماً ومع ذلك اود ان اوضح ان فصل دورية البادية الذي خرج الان مع هذا الفصل كان يحتوي على « ٥٠ » جنيه أخرى باسم مصارف متفرقة يصرف قسم منها على التجهيزات .

واذا لاحظنا مجموع المواد التي اعترض عليها نرى انه اقل من مجموع ما كان مخصصاً لها بموجب الميزانية السابقة في هذا الفصل وفي فصل دورية البادية الذي يلاحظ من الاطلاع على الصفحة الاخيرة من ميزانية الجيش انه لم يوضع فيه شيء مما يدل على انه ليس هنالك اقل زيادة .

وهذه الايضاحات تنطبق على مادة الاثاث والحيم والمتفرقة ايضاً . اما بشأن المخصصات فوق العادة فأذكر انها كانت (٣٠٠) جنيه سنوياً واني سمعوا شخصياً لا بلاغها الى (٤٠٠) جنيه لاني كوظف اداري له صلة قوية بأدارة الأمن العام لاحظت انه عند التحري عن اعمال الشقاوة التي كانت قائمة في العام الماضي ، كمعواذ من مفتح البحر والقرعان والزال وغيرهم كان كثير من الضباط وقائد الجيش نفسه يصرفون لهذه الغاية من جيوبهم وقد فالوا موقوفات طيبة ومعرفة منازل الاشقياء والقاء القبض على بعضهم ، وقد علمت بها يومئذ وانا موجود في مقر الطيران لوداع جلالة الملك على المعظم الذي كان مشرفاً لعدد في ذلك اليوم ، فأبلغتها للمعمد البريطاني ورجوته السعي بتلك المناسبة ليزيد مخصصات الجيش السرية لادارة الامن العام وبناء على هذه الشهادة وعلى الطلب الاساسي زيدت ، وهي لا تصرف الا لمصلحة الامن دون اي شيء آخر .

واما للنفقات السرية لفرقة البادية فقد كانت فكرت الحكومة في تقييدها ولكنها بعدما فهمت انها تصرف على البدور رجعت عن الفكرة واحبت ان تساعد هؤلاء ولو عن هذا الطريق ، والاخ ادب بك الكايد

كان اوضح لنا الفائدة من وجود تلك المخصصات واستفادة العشار منها وهو خير بامورها اكثر منا . واعترض على تخصيصات البازين وصيانة الوسائط الثقيلة ، واقترح تنزيل (١٥٠) جنيه منها ، مع ان الادارة فكرت فيما يمكن ان يقتصد واتقصتها (١٠٠) جنيه عن السنة السابقة وهذه الاشياء تصرف على السيارات ولا غنى عنها اذ لا يمكن ان تمشي السيارات بدون بازين وزيت وتصلح .

هذه كل الاعتراضات التي ابدت على فصل الجيش العربي وهذه هي الايضاحات التي اخذتها من قيادة الجيش عرضتها على مجلسكم العالي ولا اظن الا وانكم قانعون بانه ليس هنالك زيادات تستدعي الاصرار على رفعها . عادل بك - ولكن كنا بحثنا عن كائين رواتبها من (٢١-٢٥)

عوده بك - اسمح لي ان اجاب بك يا عادل بك ، ان هاتين الوظيفتين الثبتا وانه وضع لها مخصصات ثمانية اشهر فقط .

وكيل الرئيس توفيق بك - نعم ! نسيت ان اعطيكم ايضاحاً على هذين الكاتبين اللذين لم تلغ وظيفة اي منهما واظن ان وضع مخصصات لاحدهما عن ثمانية اشهر كان لانها شاغرة .

ان هاتين الوظيفتين موجودتان منذ القديم في جميع الميزانيات واحدهما يشغلها رئيس القلم والثانية يشغلها شخص اختصاصي في مسألة الحسابات ومسك الدفاتر والراتب الذي يعطى له يعادل الراتب المخصص لمن يقوم بمثل تلك الاعمال بوزارة المالية ، لانه اذا رجعت ميزانيتها نجد فيها وظيفتان باسم محاسبي خزينة بالدرجة عينها وعمل ذينك الموظفين مماثل تماماً لعمل هذا الكاتب .

عادل بك - يوجد نقطة ثانية ، تفضلتم بانه تعطى بدلات الاغتراب بموجب مقاولات . وكيل الرئيس توفيق بك - الضباط الذين يأخذون هذه البدلات هم موظفون مستشارون من حكومة فلسطين وتعطى لهم الرواتب بحسب ما هو مخصص لهم في فلسطين .

عادل بك - ان الحكومة ليست متعاقدة مع هؤلاء الضباط على طريقة استئناء هذه البدلات . وكيل الرئيس توفيق بك - حضرتك رجل حقوقي وتعرف ان كل ما يتم باتفاق الطرفين فهو عقد . عادل بك - ولكن لا يوجد بين الحكومة وبين هؤلاء الضباط اي عقد وانهم اصبحوا وطنيين ، فكلمة يدل الاغتراب التي تضم هؤلاء لم يوجد لها محل .

ثم لاحظت ان المستشار المالي الذي كان يأخذ بدل غلاء المعيشة ، واظن انه من الموظفين الذين اخذوا من فلسطين ، واذا كان الامر كما ذكر حضرة وكيل الرئيس تؤخذ هذه البدلات بموجب اتفاقيات عقدت فيما بينهم وبين الحكومة ، لا بد ان هذا جار بين المستشار وبين الحكومة ايضاً وطالما ان الحكومة لم تجد من احتساج لدفع هذه البدلات الى المشار اليه فأرى ان الحكومة يمكنها ان تلي هذه البدلات كما فهم من بيانات عطوفه وكيل الرئيس عند انتهاء مدتها المعينة .

قلت عندما اعترضت على وظيفة مساعد قائد الجيش التي كان يشغلها القائم مقام استغفورد بك انه عندما لقي بالزعيم المستر كلوب قبل انه جاء مساعداً - لقائد الجيش بدلاً من استغفورد بك .

مكتبة احمد المصطفى

وكيل الرئيس توفيق بك - (مقاطعة) المستر كاوب جاء ليقوم بقيادة جيش دورية البادية لا ليكون محل استفوراد بك المساعد وهو قد اتى قبل ان يذهب ذلك .

عادل بك - (مداومًا) كان في ميزانية الجيش العربي مساعد واحد ولما استغني عن استفوراد بك عين لوظيفته القائد محمد علي بك المجلوني وهو لا يزال يشغل هذه الوظيفة . اما من حيث كادرو قيادة الجيش فإنه يوجد فيه الآن مساعد قائد جيش ، اما المساعد الثاني فليست له وظيفة سوى قيادة للمسكر . اتي ، وان رأيت من المقول تعيين قائد لقيادة دورية البادية لا ارى من المقول البتة ان يكون هناك مساعداً براتب جسيم ، بالنسبة لرواتب سائر الموظفين في هذه البلاد يقوم بقيادة المسكر ، الذي ليس له فيه اي عمل هام . ولذلك ارى انه من الممكن الامتناع عنه .

انا اشكر حضرة وكيل الرئيس على الايضاحات التي اعطاها بشأن الأمور المالية والتي ظهر لنا منها ان هنالك ادارة مالية مستقلة الأمر الذي لم يسبق له مثيل في كل بلدان العالم .

ما معنى ان يكون فرع من فروع الحكومة مستقل في امور ماليته عن المركز الرئيس ، لأن الميزانية المائدة للجيش ، تعرض على المجلس كما تعرض بقية الميزانيات وهي مسجلة بوزارة المالية فما المانع ان تجري الأمور المالية بالجيش كما هي جارية في بقية الدوائر ؟ فهمت من الايضاحات ان هذه الادارة المالية ، تدار من قبل ثلاثة موظفين المحاسب والصراف والكاتب هذا عدا عن الكتاب للمحققين في هذه الدائرة الأمر الذي لا يستوجب تعيين كل هذه الموظفين لانه يقوم في بقية الدوائر كاتب بسيط لهذه الغاية ، واعلم بأن ضباط الملحقات يأتون الى المركز لاستلام رواتب الجنود . ولذلك ارى من الضروري الاستغناء عن وظيفة الصراف وان المحاسب يمكن ان يقوم مقامه هذا عدا عن انه بالأمكان تحويل الرواتب الى البانك الثماني في المركز او الى المصرف الزراعي في الملحقات .

ان الايضاحات التي اعطيت لنا بشأن افراد الموسيقى يوجد بها ماهو جدير بالملاحظة والحق ، ان الامارة لها اوضاع استقلالية ولها اميرها وتشكيلاتها الاخرى التي تحتاج الى اجراء بعض المراسم وتحتاج الى موسيقى ، ولكنني اعتقد انه يوجد في الامر تبذير وزيادة وبالأمكان ان يكفى بعدد اقل من هذا العدد الموجود ولا بد ان الفت الانظار الى ان هؤلاء الجنود يكلفون الخزينة أكثر من سائر الجنود من ملابس وآلات وادوات وبالزخم عن تقديري للحاجة للموسيقى من حين الى آخر ارى انه لا يتناسب المبلغ الجسيم الذي يصرف عليها مع هذه الحاجة .

لم ار في بيانات حضرة وكيل الرئيس المتعلقة بمفتشي الجوازات اية حجة يمكن معها ابطال حجتنا التي ادليتنا بها في الجلسة السابقة .

ان هذين الموظفين الصغيرين لا اعتقد انهما خيرين باللغة ومع ذلك فإن الامر لا يحتاج الى معرفة لغة والشرطة التي ترافق القطار في كل مرة يوجد بين افرادها من يقرأ الحروف اللاتينية . لهذا ارى من التبذير توظيف شخصين مهما كان راتبهما قليلاً ، لهذه الوظيفة .

ذكرت في الجلسة السابقة الاعمال التي يقوم بها مفتش اسير انها منحصرة بامتحن سائقي السيارات واعطائهم الرخص ومثل هذه الوظيفة البسيطة لا تحتاج الى فن ولا الى خبرة ويمكن لشريطي بسيط ان يقوم بها . اما الايضاحات التي اعطيت بشأن التجهيزات وسائر اللوازم فإن اعتراضنا عليها ، هي لكونها قد زادت عن مخصصات السنة الماضية .

سمعنا مراراً ان الحكومة سعت لتخفيض النفقات سداً للعجز بسبب نقص الاعانة البريطانية وكان من الواجب ان لا تزداد المخصصات المتعلقة بالاقلام المذكورة ان لم تنقص .

ان الايضاحات التي تلقيناها بخصوص الخدمات السرية للشرطة ، انا شخصياً قد اقمعت بها ١٠٠ مخصصات فقرة البادية فلم اقمع بها من الاساس ، ان هذا المبلغ جسيم جداً واشتري ان يكون استعمال هذا المبلغ لغير الغاية المتعلقة بامانة الامن .

انني اعلم ان قوة البادية مؤلفة من جنود وعرفاء والى آخر ذلك ، فاذا كان القصد الاطلاع على حوادث الجوار وهذا امر بسيط ، فبالامكان استخدام بعض الموظفين او الجنود المستخدمين في ادارة فقرة البادية ان يقوموا بهذه المهمة . اما تخصيص مبلغ باهظ لاجل اعطائه لاشخاص لنقل الاخبار من محل لآخر فلا انهم معناه والغاية منه .

ذكرت في الجلسة الماضية ان مخصصات الامن العام في هذه البلاد قد بلغت (١٤٣٤٨٣) جنياً هذا باعتبار انه ادخل في ميزانية هذه المنطقة سدس نفقات قوة الحدود فقط اذن ، اذا اردنا ان نحسب المبالغ التي تصرف في سبيل الامن العام لوجدناها تفوق كثيراً الواردات التي تؤخذ من هذه البلاد . هذه مخصصات باهظة جداً ولا اعتقد انها نتيجة الحاجة او المصلحة الحقيقية ، بل هي نتيجة تأسيسات كانت فيما مضى وبقيت على حالتها بقوة الاستمرار . وتأثير السكيمات التي سمناها في هذا المجلس بأن اقل تنقيص في ميزانية الجيش يفضي الى الاخلال بالامن العام ، وتحت تأثير هذه الفكرة بقيت هذه الميزانية تنضمخ الى ان بلغت هذا المبلغ الجسيم اننا لا نود ان نتدخل بادارة الجيش ولكن الرغبة الاكيدة التي تحس بها هذا المجلس هي ان يوفر مبلغاً من المال لوضعه في مشروع نافع لهذه البلاد لاننا لم نجد في كل الميزانية مشروعاً وضع لصالح البلاد وكان وضعه نتيجة محض التفكير في مصلحتها .

لذلك اود ان اقترح اقتراحاً ، وهو : ان يخصص لنا مبلغ معين من المال لقاء النفقات التي نحتاجها للمدرسة الداخلية في السلط وان يوفر هذا المبلغ من ميزانية الجيش العربي وتكون ادارة الجيش حرة في انتفاء الفصول التي يمكنها ان تستغني عنها .

وكيل الرئيس توفيق بك -- انا لا ارى بداخل بجدل مع الاستاذ عادل بك لان ذلك يأخذ وقتاً طويلاً غير انني اود ان ارد على بعض نقاط جوهرية تفضل بها حضرة :

اولاً : اتي على سبيل المثال بالمستشار المالي في موضوع بدل الاغتراب ومع عدم تأكيدي من المستشار انه يأخذ علاوة ام لا ؟ اود ان اصرح للاستاذ ان المجلس التنفيذي عندما بحث في اللاوات كان اتخذ قاعدة

مكتب السيد فيصل

وهي : ان الذين دخلوا في درجات شرق الاردن او اخذوا رواتب من شرق الاردن غير ما كانوا يأخذونه في فلسطين لا تعطى لهم علاوات ، كدبر تدقيق وتحقيق الحسابات وبعض موظفيه .

اما المستشار المالي ، فبعد ان انقطعت علاقته مع دار الاعتماد وعين للمالية خصص له راتب غير ما كانت مخصصاً له في فلسطين ، غير ان الموظفين الآخرين الذين بقوا على درجات فلسطين فقد سارت الحكومة معهم على الخطة التي تسير عليها فلسطين فمن نزلت علاوته منهم هناك نزلت هنا ايضاً .

هذا هو المبدأ الذي اتبعته الحكومة ولا يجوز ان نقول الان الى قائد الجيش مثلاً اترك علاوتك وهو يأخذ هذه العلاوة بموجب اتفاق منذ عشر سنوات .

النقطة الجوهرية الثانية : هي ان الاستاذ استغرب ان يكون الجيش مستقلاً استقلالاً مالياً فانما لم اقصده ان اقول تماماً بالمعنى الذي يفهمه الاستاذ ، بل قلت انه مستقل نوعاً في امر الصرف على ان يرسل الجداول الى المالية ، وحضرة عادل بك كان ضابطاً أثناء الحرب وهو يعلم ان الجيش النظامي وحتى الدرك كانوا مستقلين في معاملاتهم الحسائية وصرفياتهم وكان لديهم هيئات ادارة للمالية ولوازم ولم تكن لهم علاقة بوزارة المالية الا اعطاء شيء يقال له سند مخصوص واخذ مبالغ بموجبه بقدر ما يحتاجونه .

فلا عجب ان يكون للجيش الآن استقلال نوعي في امر الصرف وان الميزة الممنوحة له بمقتضى النظام المالي ممنوحة ايضاً لدائرة البرق والبريد ، لان هذه الدوائر التي لها معاملات مالية واسعة يجب ان يكون لها هذه الميزات ولو جعلناها كبقية الدوائر ترجع في كل صرفياتها ومعاملاتها الى وزارة المالية لوجب ان تزيد موظفي الوزارة ليعملوا القيام بتلك الاعمال .

والنقطة الجوهرية الثانية ، هي ان الاستاذ لم يشبه لما قلته من ان تخصيصات المواد التي اعترض عليها انقص مما كانت عليه في الميزانية السابقة بعكس ما يظن وهو لم يحسب ما كان مخصصاً لدورة البادية وألني بأجمعه ولو عمل الاستاذ حساباً بسيطاً واتعب نفسه قليلاً لوجد ان هذه المواد انقصت عن السنة الماضية (٣٥٠) جنيهاً ولم تزيد . اما النفقات السرية للبادية فكانت في السنة السابقة (٧٠٠) جنيه وصارت (١٥٠٠) جنيه في هذه السنة . وبعد ان عرضت لمجلسكم العالي في الجلسة السابقة بصورة واضحة ان لا فائدة ابدأ من وضع مخصصات لبناء مدرسة السلط الداخلية في هذه السنة لان المشروع لا يمكن ان يطبق الا في السنة الآتية ما كنت اظن ان الاستاذ يأتي الآن وبعيد الاقتراح كأنني لم اقل شيئاً .

وفي النهاية اقول ان الايضاحات كافية واظن ان البحث نضج ولا فائدة من الجدل .

فاسم بك - ان المواد التي كنت اعترضت عليها في الجلسة السابقة بينت وجهة النظر التي دعيت الى الاعتراض عليها والسؤال عنها حتى ان المقترض يحق له ان يسأل للمستقرض عن جهة اتفاق القرض وعن الخطة التي يخططها للوفاء فاذا صحت لديه سلامة الصفقة عقدها والاحتذر الطالب ورده ، اما هو اجدر بالمكلف ان يسأل كيف يتفق المتحصل من الاموال الاميرية وسيكون القول الفصل في قبول الطلب او رده . لا مشاحة بأن المجلس التشريعي ذو حق بزد الموازنة والامتناع عن تصديقها عند الاقتضاء . لان الذي له حق القبول يمكنه

ان يرد ، والذي يستأذن ، له ان يمنح ، وله ان يمنع ايضاً ، ولكننا نحن لم نرد الموازنة كلها بل نطلب التخفيض من بعض فصولها لاعتقادنا انه لا لزوم لبعض مفردات الفصول ، وضم تلك المبالغ الى الفصول التي نريد انفسها احوج وانفع للبلاد .

و كنت اعترضت على نصف المبلغ المخصص من النفقات السرية للشرطة لاعتقادي انه كثير وانا من الذين يعلمون ان هذه المبالغ تصرف في سبيل الامن الا ان اعتقادي بكثرتها دعاني ان اطلب التنبه بصوابها ما انتصح الآن البناء فاني اوافق عليه واما بقية ما اعترضت عليه فاني مصر على ما قدمته سابقاً من الملاحظات .

شكري بك - لقد كفاني وكيل الرئيس مهمة اعطاه الاجرة على المواد التي اقترح الفأوها ولكنني اريد ان اوضح نقطة جاءت في اقوال حضرة عادل بك :

لقد ذكر انه كان قد خصص للمستشار المالي مبلغ باسم غلاء المعيشة ، والصحيح ان هذا المبلغ الوارد في الميزانية هو للمستشار القضائي كان مخصصاً في السنة الماضية ولكن للمستشار الحاضر عين على ان لا يتقاضى بدل غلاء المعيشة ، واذا لم يكن هناك اي وجه لاتخاذ عدم وضع مخصصات للمستشار المالي كسبب لطلب الغاء غلاء المعيشة من ميزانية الجيش ، وفي صدد آخر اريد ان اقول ان ادارة الجيش من حيث الحسائية ليست مستقلة وانا ترسل مستنداتها وجداولها الى المالية لاجل التدقيق فيها . فلماذا ان نضيف الاعمال الحسائية واعمال الصرف الى المالية اسوة ببقية الدوائر فاننا نحتاج في المالية الى توسيع نطاقنا وهذا يتطلب نقل المخصصات اللازمة من ادارة الجيش الى المالية ومع ذلك فان اجراء الحسابات والتاثيرات في الجيش بالطريقة المتبعة التي اشار اليها وكيل الرئيس في كلامه الآن موافق ومن الناحية العملية بالنسبة لادارة الجيش .

اعتقد انني قد اجبت على جميع المواد التي اقترح الفأوها ، ببيانات كافية قد اوجبت القناعة بعدم امكان تحقيق الاقتراحات المتعلقة بالالغاء ، لذلك اشعر بانه اصبح في الامكان ان يوضع فصل الجيش على الرأي . عوده بك - اني اعتقد كل الاعتقاد بأن كل منا اقتنع تمام القناعة من الايضاحات التي ادلى بها عطوفة وكيل الرئيس انها كافية الا انه على ما اظن ، ان الذي يخوفنا هو نظراً الى مجموع ميزانية الجيش ، ولكن لو تأملنا الى ما احتوى هذا الفصل من الميزانية وعملنا مقارنة على ما كان يتفق في زمن الحكومة التركية وعلى ما يصرف الآن لرأينا ما يزيل الوم .

كان يدبر هذه البلاد طابور من المساكر النظامية وكان يتفق عليه اكثر بكثير مما يتفق الآن على الجيش رغم انه كانت الاسعار رخيصة والجيش لا يتناول الا مؤونة بسيطة اما كسوة الجيش وما كان يصرف على ادارة السجون فانها كانت تعطى من خزانة الادارة الملكية وليس من جهة الجيش . وماذا كان يأكل السجون ؟ كان يأكل رغيف ناشف في الماء ومثله في الصباح وكثير من المساجين ماتوا في السجن بسبب سوء الادارة وقلة الغذاء . ثم يدخل في هذا الفصل الذي نحن في صدد ، الشرطة التي لم تكن داخلية في ادارة الجيش بل هي فرع من فروع الادارة الملكية في زمن الحكومة التركية ومن المعلوم ما كانت عليه الشرطة وقتئذ وقد اجتمعت هذه القوات بما فيه الدرك ودخلت الآن في فصل مخصصات الجيش .

مكتبة المجلد

ان الذي يريد ان يعرف حسن ادارة السجون فمسا عليه الا ان يذهب بنفسه ويتحقق ما يأكلونه وما يشربونه هذا فضلاً عن التعليم الموجود بين المساجين فانه يرجع ويقول ان هنالك مدرسة وليس بسجن . ولا يجوز ان اسهى من ان اقول بأن افراد الشرطة اصبح كل واحد منهم يمكنه ان يصير مدعياً عاماً عند الاتضاء . فاذا اضفنا رواتب الطابور والجندرية والشرطة ومخصصات السجون الى بعضها البعض لوجدنا الفرق محسوماً ما بينها وبين ما يصرف الآن .

لذلك ، ان الاعتراضات على مفردات لوازم وتجهيزات الجيش اري انها تحتاج الى خبرة واختصاص من حيث المجموع واعتقد انه ليس هنالك زيادة في مخصصات الجيش . اكتفي بالمقارنة المذكورة بين الحالة الحاضرة والحالة السابقة ويجب على كل منا ان يسعى الى تشجيع الجيش باعطائه هذه المخصصات .

وكيل الرئيس توفيق بك - استناداً للمادة (٤١) من النظام الداخلي ، اريد ان اعلن ختام المذاكرة وقيل ان افعّل ذلك اود ان اضع في الرأي امر الاكتفاء بالبحث وارجو من يوافق على ذلك ان يرفع يده . « فوافق المجلس بالاكثرية على الاكتفاء بالبحث »

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع فصل الجيش العربي في الرأي وارجو من يوافق على قبوله ان يرفع يده « قبل فصل الجيش بالاكثرية »

عادل بك - لم تحصل اكثرية !

وكيل الرئيس توفيق بك - (مخاطباً عادل بك) بعد ان ذكر اسماء الاشخاص الذين رفعوا ايديهم (وهم عشرة ضد ستة) ارجو ان لا تنسب الي بعد الآن امراً لا يتفق مع العلاقة الشخصية الموجودة بيني وبينك عادل بك - لنا الحق بمراقبة عدد الاصوات !

وكيل الرئيس توفيق بك - نعم ! ولكن بشرط ان تنسب لا ان تفقد بالغلط .

وكيل الرئيس توفيق بك - بعد ان قبلت ميزانية الجيش اضع في الرأي امر الاكتفاء بالبحث فيما يتعلق بميزانية المعارف التي كنا اجلناها حين انتهاء ميزانية الجيش وارجو من يوافق على الاكتفاء ان يرفع يده (فوافق المجلس على الاكتفاء بالبحث)

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع فصل المعارف في الرأي . « قبل بالاكثرية »

شكري بك - المادة الثانية :

« يختص لقطاعات الحكومة عن الآتي عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٣ الى مبلغ لا يزيد على (٣٤٨٦٢٧) جنيناً فلسطينياً بموجب الجدول (رقم ١) الملحق بهذا القانون »

شكري بك - لقد تغير هذا الرقم بتدريج اقرار بعض الوظائف التي القيت في ميزانية الدالية لذلك ارجو ان توضح هذه المادة في الرأي . على اساس ان مجلة المخرج عبارة عن (٣٤٩٢٠) جنيناً .

(وهنا عطلت الجلسة مقدار ربع ساعة للاستراحة)

وكيل الرئيس توفيق بك - افتتح الجلسة .

شكري بك - ارجو من وكيل الرئيس وضع المادة الثانية على الرأي .

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع المادة الثانية في الرأي . « قبلت »

شكري بك - المادة الثالثة :

« لا يجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون »

« قبلت »

شكري بك - الجدول رقم (١) :

« كما هو منشور في الجلسة الاولى من هذه الدورة فوق العادة الخامسة بدون تغيير سوى في الفصل السابع حيث اصبح المبلغ (١٥٨١٧) والفصل العاشر (٧٧٣٢) والفصل السابع عشر (١٤١٤٠) والمجموع (٣٤٩٢٠٠) »

« قبل »

شكري بك - الجدول رقم (٢) :

« كما هو منشور في الجلسة الاولى من هذه الدورة بدون تغيير سوى في الفصل الثالث اذ اصبح المبلغ (٢٨٢٠٠) والمجموع (٣٤٦٧٢٧) »

« قبل »

شكري بك - المادة الرابعة :

« قدرت الواردات للاتني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٣ بمبلغ قدره (٣٤٦٧٢٧) جنيناً فلسطينياً كما هو مبين في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون »

« قبلت »

شكري بك - المادة الخامسة :

« يسدد العجز (٢٤٧٣) جنيناً من الفيض المتدور على سنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية وقدره (٥٤٠٠) جنيناً »

« قبلت »

شكري بك - المادة السادسة :

« يلغى قانون الميزانية الخاص بالوقت رقم (١) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية »

« قبلت »

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع مجموع القانون في الرأي .

عادل بك - استمعوا لي بكلمة حول موضوع مجموع الميزانية :

الميزانية هي ميزان نهائى الدولة او في المرات التي نرى فيها سياسة الحكومة المالية التي يجب ان تكون قائمة

هذه المادة الملحق

على الحاجة والمصلحة العامة، فهل ميزانيتها التي تعرض الآن على مجلسكم هي ميزان حقيقي لمصالح البلاد وهل ما نرى فيها على اعتبار أنها مرآة للسياسة المالية، هو المسلك السياسي المالي الذي ينبغي سفينته البلاد من الفرق أو يقودها إلى شاطئ السلامة؟ استطعنا أن أقول بل، في، كلامي، كلا! ذلك لأن نظرة بسيطة على أرقام هذه الميزانية وعلى فصولها، تظهر لنا جلياً أنها ليست بميزان لمصالح الدولة العربية الأردنية بل ميزان لمصالح السلطة والمنافع الأجنبية، بدليل أن القسم الأعظم من المخصصات ينفق على موظفين بريطانيين ومصالح بريطانية محضة من دار الاعتماد إلى قوة الحدود إلى جيش عربي اسماء وبريطاني حقيقة، إلى طرق عسكرية وحصون، إلى إدارة مراقبة أجنبية، إلى مؤسسات تبشيرية أو استخبارات صحراوية مما لا يجني منه هذه البلاد أية فائدة أو ثمرة. وأنه لمن المحزن جداً أن نرى السياسة المالية تبنى على ضمان المصالح البريطانية التي نوهنا بتضخيمها من حين لآخر على حساب تضييع المصالح الوطنية والتشكيكات الضرورية لقيام وضع حكومي ثابت في هذه البلاد، بل أنه لمحزن جداً أن لا ترى الحكومة أمامها وسيلة لتحقيق هذا الغرض إلا فرض الضرائب وزيادتها من حين إلى آخر على هذا الشعب البائس الفقير، تضخيماً للمصالح الأجنبية حتى لكأن البلاد يجب أن تدفع ثمن مقصليها والبرسة التي تشق بها. أنهم يمتنون علينا باعانة مالية يعطونها باليد اليمنى وبأخذونها باليسرى، وما زالوا يحاولون تنزيلها من حين إلى آخر رغم أنها لا تدفع إلا لقاء جزء من كل مما يؤدي إلى مصالحهم ومنافعهم.

وأنه لمحزن جداً بعد ذلك أن تستعمل هذه الاعانة كأداة لسلب البلاد حق تقريرها لميزانيتها وتقل يد الحكومة في سائر تصرفاتها الإدارية النافعة. ولا ريب أن خفض هذه الاعانة من حين لآخر والاغراق في تضخيم التشكيكات الضرورية المفيدة، وهو المسلك الذي يمثل ناحية من نواحي السياسة المالية المتبعة في هذه البلاد، قد أدى إلى عدم الاستقرار الإداري وتذبذب الأوضاع العامة وهو يدل دلالة ظاهرة على أن ممثل الحكومة البريطانية في شرق الأردن لا يفكرون إلا بإرضاء السلطة البريطانية المركزية، مهما اختل الشئون المحلية مالياً وإدارياً.

إن هذه المركزية البريطانية المسيطرة على شرق الأردن لم يشاهدها أي قطري عربي في العهد العثماني، حتى لكأنهم بهذه المركزية الضارة يريدون من نواب الأمة أن لا يفكروا بأي تفكير جدي في مناقشة الميزانية أو وزن ما يراد فرضه من الضرائب على الشعب بميزان الحكمة والمنطق والمصلحة العامة. وليس حقهم على رد قانون رسوم الحاكم الشرعية بعيد. حقاً أنه لموقف غريب أن يساء اليانثم نطالب بالشكر: «ولم أر ظلماً مثل ظلم يئانا يساء اليانثم نؤمر بالشكر».

وفي الحق إن الحكومة البريطانية حينما فكرت بضمان طرق مواصلاتها في الشرق عن طريق هذه البلاد العربية كان عليها أن تفكر جيداً بالأخذ والعطاء لا بالأخذ وحده، بل كان عليها أن تحسن امتلاك القلوب بالاحسان لا بالقضاء على كيان هذه البلاد المادي القضاء المبرم، خصوصاً الحكومة البريطانية لم تعهد اليأس جمعية الأمم كما تزعم هذه الجمعية، بالوصاية على هذه البلاد إلا لتأخذ بيدها حتى تتمكن من الوقوف وحدها. ولا ريب أن تصرف الوصي بحقوق القاصر تصرفاً جائراً لا يستبر في نظر الشرائع الدينية والمدنية الانصرفة.

أن يرد، والذي يستأذن له أن يمنع، وله أن يمنع أيضاً، ولكننا نحن لم نرد الموازنة كلها بل نطالب التخفيض من بعض فصولها لاعتقادنا أنه لا لزوم لبعض مفردات الفصول، وضم تلك المبالغ إلى الفصول التي نجد أنها أحوج وانفع للبلاد.

و كنت اعترضت على نصف المبلغ المخصص من النفقات السرية للشرطة لاعتقادي أنه كثير وإن من الذين يعلمون أن هذه المبالغ تصرف في سبيل الأمن إلا أن اعتقادي بكثيرها دعائي أن اطالب التقيص وأما ما انصح الآن اليان فأنني اوافق عليه ولما بقية ما اعترضت عليه فأنني مصر على ما قدمته سابقاً من الماء ومفاتي. شكري بك - لقد كفاني وكيل الرئيس مهمة إعطائه الاجوبة على المواد التي اقترح الفواؤها ولكنني اريد ان اوضح نقطة جاءت في اقوال حضرة عادل بك :

لقد ذكر انه كان قد خصص للمستشار المسال مبلغ باسم غلام المعيشة، والصحيح ان هذا المبلغ الوارد في الميزانية هو للمستشار القضائي كان مخصصاً في السنة الماضية ولكن المستشار الحضرة عين على ان لا يتقاضى بدل غلام المعيشة، واذن لم يكن هنالك اي وجه لاتخاذ عدم وضع مخصصات للمستشار المالي كسب لطلب الغناء غلام المعيشة من ميزانية الجيش، وفي صدد آخر اريد ان اقول ان ادارة الجيش من حيث المحاسبة ليست مستقلة وانها ترسل مستنداتها وجدواها الى المالية لاجل التدقيق فيها. فلورادنا ان نضيف الاعمال المحاسبية واعمال الصرف الى المالية اسوة ببقية الدوائر فاننا نحتاج في المالية الى توسيع نطاقنا وهذا يتطلب نقل المخصصات اللازمة من ادارة الجيش الى المالية ومع ذلك فان اجراء المحاسبات والتايدات في الجيش بالطريقة المتبعة التي اشار اليها وكيل الرئيس في كلامه الآن موافق ومن الناحية العملية بالنسبة لادارة الجيش.

اعتقد انني قد اجبت على جميع المواد التي اقترح الفواؤها، ببيانات كافية قد اوجبت القناعة بعدم امكان تحقيق الاقتراحات المتعلقة بالانقضاء، لذلك اشعر بانه اصبح في الامكان ان يوضع فصل الجيش على الرأي عوده بك - اني اعتقد كل الاعتقاد بأن كل منا اقتنع تمام القناعة من الايضاحات التي ادلى بها عطوفة وكيل الرئيس انها كافية الا انه على ما اظن ان الذي يحرفنا هو نظرتنا الى مجموع ميزانية الجيش، ولكن لربنا الى ما احتوى هذا الفصل من الميزانية وعملنا بمقاييس على ما كان ينبغي في زمن الحكومة التركية وعلى ما يصرف الآن لرأينا ما يزيل الهم.

كان يدير هذه البلاد طابور من العساكر النظامية وكان ينبغي عليه اكثر بكثير مما ينبغي الآن على الجيش رغم انه كانت الاسعار رخيصة والجيش لا يتناول الا مؤونة بسيطة اما كسوة الجيش وما كان يصرف على ادارة السجنون فانها كانت تعطي من خزانة الادارة الملكية وليس من جهة الجيش. وماذا كان يأكل السجنون؟ كان يأكل رغيف ناشف في المساء ومثله في الصباح وكثير من المساجين ماتوا في السجن بسبب سوء الادارة وقلة الغذاء. ثم يدخل في هذا الفصل الذي نحن في صدد، الشرطة التي لم تكن داخلة في ادارة الجيش بل هي فرع من فروع الادارة الملكية في زمن الحكومة التركية ومن المعلوم ما كانت عليه الشرطة وقتئذ وقد اجتمعت هذه القوات بما فيه البؤس ودخلت الآن في فصل مخصصات الجيش.

مكتبة المجلس

ان الذي يريد ان يعرف حسن ادارة السجون فما عليه الا ان يذهب بنفسه ويتحقق ما يأكلونه وما يشربونه هذا فضلاً عن التعليم الموجود بين المساجين فانه يرجع ويقول ان هنالك مدرسة وليس بسجن . ولا يجوز ان اسهى من ان اقول بأن افراد الشرطة اصبح كل واحد منهم يمكنه ان يصير مدعياً عاماً عند الاقتضاء . فاذا اضعفنا رواتب الطابور والجندرية والشرطة ومخصصات السجون الى بعضها البعض لوجدنا الفرق محسوساً ما بينها وبين ما يصرف الآن .

لذلك ، ان الاعتراضات على مفردات لوازم وتجهيزات الجيش ارى انها تحتاج الى خبرة واختصاص من حيث المجموع واعتقد انه ليس هنالك زيادة في مخصصات الجيش . اكتفي بالمقايضة المذكورة بين الحالة الحاضرة والحالة السابقة ويجب على كل منا ان يسعى على تشجيع الجيش باعطائه هذه المخصصات .

وكيل الرئيس توفيق بك - استناداً للمادة (٤١) من النظام الداخلي ، اريد ان اعلن ختسام المذاكرة وقبل ان افعل ذلك اود ان اضع في الرأي امر الاكتفاء بالبحث وارجو من يوافق على ذلك ان يرفع يده . « فوافق المجلس بالاكثرية على الاكتفاء بالبحث »

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع فصل الجيش العربي في الرأي وارجو من يوافق على قبوله ان يرفع يده . « قبل فصل الجيش بالاكثرية »

عادل بك - لم تحصل اكثرية !

وكيل الرئيس توفيق بك - (مخاطباً عادل بك) بعد ان ذكر اسماء الاشخاص الذين زفعوا ايديهم ، (وهم عشرة ضد ستة) ارجو ان لا تنسب الي بعد الان امراً لا يتفق مع العلاقة الشخصية الموجودة بيني وبينك عادل بك - لنا الحق بمراقبة عد الاصوات !

وكيل الرئيس توفيق بك - نعم ! ولكن بشرط ان تنسب لا ان تنفذ بالغلط .

وكيل الرئيس توفيق بك - بعد ان قبلت ميزانية الجيش اضع في الرأي امر الاكتفاء بالبحث فيما يتعلق بميزانية المعارف التي كنا اجلناها حين انتهاء ميزانية الجيش وارجو من يوافق على الاكتفاء ان يرفع يده . (فوافق المجلس على الاكتفاء بالبحث)

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع فصل المعارف في الرأي . (قبل بالاكثرية)

شكري بك - المادة الثانية :

« يخصص لتنفقات الحكومة عن الاثني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٣ اي مبلغ لا يزيد على (٣٤٨٦٢٧) جنيناً فلسطينياً بموجب الجدول (رقم ١) الملحق بهذا القانون »
شكري بك - لقد تغير هذا الرقم بسبب اقرار بعض الوظائف التي انفتت في ميزانية العديلة لذلك ارجو ان توضع هذه المادة في الرأي على اساس ان جملة المخرج صابرة عن (٣٤٩٢٠٠) جنيناً .

(وهنا عطلت الجلسة مقدار ربع ساعة للاستراحة)

وكيل الرئيس توفيق بك - افتتح الجلسة .

شكري بك - ارجو من وكيل الرئيس وضع المادة الثانية على الرأي .

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع المادة الثانية في الرأي . (قبلت)

شكري بك - المادة الثالثة :

« لا يجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون »

(قبلت)

شكري بك - الجدول رقم (١) :

« كما هو منشور في الجلسة الاولى من هذه الدورة فوق العادة الخامسة بدون تغيير سوى في الفصل السابع حيث اصبح المبلغ (١٥٨١٧) والفصل العاشر (٧٧٣٢) والفصل السابع عشر (١٤١٤٠) والمجموع (٣٤٩٢٠٠) » (قبلت)

شكري بك - الجدول رقم (٢) :

« كما هو منشور في الجلسة الاولى من هذه الدورة بدون تغيير سوى في الفصل الثالث اذ اصبح المبلغ (٢٨٢٠٠) والمجموع (٣٤٦٧٢٧) » (قبلت)

شكري بك - المادة الرابعة :

« قدرت الواردات للاثني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٣ بمبلغ قدره (٣٤٦٧٢٧) جنيناً فلسطينياً كما هو مبين في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون » (قبلت)

شكري بك - المادة الخامسة :

« يسدد المعجز (٢٤٧٣) جنيناً من الفيض المدور على سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وقدره (٥٤٠٠) جنيناً » (قبلت)

شكري بك - المادة السادسة :

« يلغى قانون الميزانية الخاص للموت رقم (١) لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية » (قبلت)

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع مجموع القانون في الرأي .

عادل بك - اسمعوا لي بكلمة حول موضوع مجموع الميزانية :

الميزانية ، ميزان مصالح الدولة او هي المראה التي نرى فيها سياسة الحكومة المالية التي يجب ان تكون قائمة

مكتب المحاسبة العامة

على الحاجة والمصلحة العامة ، فهل ميزانيتها التي تعرض الآن على مجلسكم هي ميزان حقيقي لمصالح البلاد وهل ما نرى فيها على اعتبار أنها مرآة للسياسة المالية ، هو المسالك السياسي المالي الذي ينبغي سفينة البلاد من الفرق او يقودها الى شاطئ السلامة ؟ استطع ان اقول بل ، في ، كلا ثم كلا ! ذلك لان نظرة بسيطة على ارقام هذه الميزانية وعلى فصولها ، تظهر لنا جلياً أنها ليست بميزان لمصالح الدولة العربية الاردنية بل ميزان لمصالح السلاطة والمنافع الاجنبية ، بدليل ان القسم الاعظم من المخصصات يتفق على موظفين بريطانيين ومصالح بريطانية محضة من دار الاعتماد الى قوة الحدود الى جيش عربي اسماً ، وبريطاني حقيقة ، الى طرق عسكرية وحصون ، الى ادارة مراقبة اجنبية ، الى مؤسسات تبشيرية او استخبارات صحراوية مما لا تحصى منه هذه البلاد اية فائدة او غرة . وانه لمن المحزن جداً ان نرى السياسة المالية تبنى على ضمان المصالح البريطانية التي هوها بتضخيمها من حين لآخر على حساب تضخيم المصالح الوطنية والتشكيلات الضرورية لقيام وضع حكومي ثابت في هذه البلاد ، بل انه لمحزن جداً ان لا ترى الحكومة امامها وسيلة لتحقيق هذا الغرض الا فرض الضرائب وزيادتها من حين الى آخر على هذا الشعب البائس الفقير ، تضخيماً للمصالح الاجنبية حتى لكأن البلاد يجب ان تدفع ثمن مقصدها او المرسلة التي تشق بها . انهم يمنون علينا باعانة مالية يعطونها باليد اليمنى و يأخذونها باليسرى ، وما زالوا يحاولون تنزيلها من حين الى آخر رغم انها لا تدفع الا لقاء جزء من كل مما يؤدي الى مصالحهم ومنافعهم .

وانه لمحزن جداً بعد ذلك ان تستعمل هذه الاعانة كأداة لسلب البلاد حق تقريرها لميزانيتها وتغل بد الحكومة في سائر تصرفاتها الادارية النافعة . ولا ريب ان خفض هذه الاعانة من حين لآخر والاغراق في تضخيم التشكيلات الضرورية المفيدة ، وهو المسلك الذي يمثل ناحية من نواحي السياسة المالية المتبعة في هذه البلاد ، قد ادى الى عدم الاستقرار الاداري وتذبذب الاوضاع العامة وهو يدل دلالة ظاهرة على ان نمثل الحكومة البريطانية في شرق الاردن لا يفكرون الا بارضاء السلطة البريطانية المركزية ، مهما اختلفت الشؤون المحلية مالياً وادارياً .

ان هذه المركزية البرطانية المسيطرة على شرق الاردن لمشاهاها اي قطر عربي في العهد العثماني ، حتى لكأنهم بهذه المركزية الضارة يريدون من نواب الامنة ان لا يفكروا بأي تنكير جدي في مناقشة الميزانية او وزن ما يراد فرضه من الضرائب على الشعب بميزان الحكمة والمنطق والمصلحة العامة . وليس حنقهم على رد قانون رسوم المحاكم الشرعية بعيد . حقاً انه لموقف غريب ان يساء اليانا ثم نطالب بالشكر .

« ولم أر ظلماً مثل ظلم ينانا يساء اليانا ثم نؤمر بالشكر »

وفي الحق ان الحكومة البرطانية حينما فكرت بضمان طرق مواصلاتها في الشرق عن طريق هذه البلاد العربية كان عليها ان تفكر جيداً بالأخذ والعطاء لا بالأخذ وحده ، بل كان عليها ان تحسن امتلاك القلوب بالأحسان لا بالقضاء على كيان هذه البلاد المادي القضاء المبرم ، خصوصاً والحكومة البرطانية لم تهمل اليها جميعاً الامم كما تزعم هذه الجمعية ، بالرعاية على هذه البلاد الا لتأخذ بيدها حتى تتمكن من الوقوف وحدها . ولا ريب ان تصرف الوصي بحقوق القاصر تصرفاً جالراً لا يعتبر في نظر الشرائع الدينية والمدنية الانصافاً

باطلاً وعلى هذا القياس الصحيح لا يسعنا نحن العرب الاردنيون الا ان نعتبر السياسة المالية التي تتبعها الحكومة البرطانية في بلادنا سياسة باطلة لما نشاهد من اضرارها الجمة الماثلة للعيان .

لقد كان بإمكان هذه الوصاية المزعومة ان تحافظ على حقوقنا ومصالحنا نحن القاصرون في عرف جمعية الأمم كما هو الصحيح وكان بإمكان الدولة الوصية ان تضمن لهذه البلاد ميزانية تمثل مصالح الدولة ، وتقيم في ادارتها استقراراً مالياً ثابتاً يساعدنا على استعمال حقوقها المشروعة في استثمار مواردها الطبيعية واستيفاء الحصص والرسوم القانونية من حق المرور في اراضيها .

نعم لقد كان وما يزال في امكان هذه البلاد ان تدار بميزانية ثابتة ، دون نطلع الى اية اعانة برطانية باستيفاء حقوقها المادية المشروعة ، من شركات اجنبية منحتها الوصاية البرطانية حق التصرف بأعمالها ومراقبتها ومنابع ثروتها الطبيعية تصرفاً للأجنبي منه الغنم وعلى هذه البلاد التفرغ .

امامكم ايها السادة مشرور وروتنبرغ ومشروع البحر الميت ومشروع شركة البترول ، ونظام اللوازم ، ووجوب اتباع تلك اللوازم من وكلاء الناج .

ان هذه المشاريع كان من الممكن ان تضمن لميزانية هذه البلاد ايراداً ثابتاً وافراً يمكن معه تخفيف الضرائب ورفع الاعانة البرطانية تماماً ولكن يظهر ان هناك سياسة معينة ترمي الى اعطاء موارد البلاد واراضيها الى الاجنبي دون عوض والمن عليها بتشغيل بضع مئات من العمال بأجور ضئيلة لا يحصلون عليها الا بعرق جبينهم وتعرض انفسهم للمخاطر ، مع العلم ان استخدام هؤلاء العمال هو ايضاً في صالح الشركة الاجنبية لان العامل لا يوثق به من مكان بعيد ، اذ تكون نفقاته عندئذ اكثر من متضاعفة .

اني بمناسبة هذه الميزانية الجائرة اخاطب ببياناتي هذه من يدهم الحل والربط في البلاد ، واقول ان البلاد قد اصبحت بضائقة مالية لم يسبق لها مثيل ، ولا تحتل اية زيادة في الضرائب نظراً للفقر الذي شمل الجميع ، ولو كان هناك سياسة مالية تفكر في صالح البلاد لكان عوضاً عن رفع مستوى الضرائب كانت خفضت تلك الضرائب واستعاض عنها بوضع رسوم كافية على الشركات الاجنبية التي تستنزف موارد البلاد .

فأذا نظرنا نظرة اجمالية على هذه الميزانية نجد ان المكلف الاردني يتحمل من الضرائب ما لا يتحمله اخيه السوري في سوريا التي لها من التشكيلات الواسعة الجسيمة ما لا يوجد في هذه البلاد .

اطلعت على احصاء صادر عن دائرة الزراعة في سوريا فوجدت ان المكلف السوري يدفع (٣٣٣) قرشاً سورياً والمكلف الاردني يدفع (٥٥٠) قرشاً سورياً هذا بالنسبة لسنة ١٩٣١ . فأود ان اعلم هل ان المكلف الاردني احسن حالاً من المكلف السوري ؟ كلا !

وهل ان تشكيلات حكومة شرق الاردن هي اوسع من تشكيلات سوريا ، هل توجد مشاريع عمرانية هامة في هذه البلاد اكثر من المشاريع المفيدة في سوريا ؟ كلا !

انظروا ايها الاخوان كيف ان المبلغ الذي يصرف على المصالح البرطانية وعلى الموظفين البريطانيين يبلغ (٧٣٠٠٠) جنياً تقريباً ومن جهة ثانية يجب ان نصيب الى هذا المبلغ ٢٠ في المئة من مصاريف الجيش الذي

مكتبة الامم

اعتقد انه لو لم تكن مصالح بريطانيا تقضي بالتضخيم ، لما كانت تلك المصاريف على ما هي عليه في الميزانية . قلت في بياناتي ان الاعانة تعطى باليد اليمنى وتؤخذ باليسرى . قلت نظركم الى ان هذا المبلغ وما ذكرناه من اضافة في المئة (٢٠) يبلغ (١٦٠٠٠) وكسور جنباً ، واما الاعانة البريطانية فهي (١٦٠٦٧) بما فيها اعانة قوة الحدود .

ثم اريد ان الفت الانظار الى ان ميزانية شرق الاردن هي عبارة عن ميزانية رواتب ولا يوجد فيها الا بضعة آلاف خصصت للمشاريع العمرانية .

ان متصرف السلط الاداري ، فكر بحاجة هذه البلاد واخذ يشوق الناس لفتح طريق حمامات ماعين بقصد الاستفادة من الواردات التي ستجني من المستحقين الذين يأتون من الخارج بكثرة . وقد راجع الحكومة مرات عديدة على ما سمعت وبعد جهد جهيد توفيق للحصول على وعد بأعطائه مبلغ (٣٠٠) جنيه لشراء الآلات والادوات ولما اراد استلام هذا المبلغ القليل راجع مراراً فلم يوفق لأخذه .

امامنا الحالة المريعة التي رأيناها في عدم وضع مخصصات كافية لبناء المدرسة الداخلية والتي من اجلها حذف صفان من مدرسة اربد الثانوية والتي من اجلها ايضا اقتصت مخصصات دائرة المعارف وبالرغم عن هذا الطلب للتكرار لم تتمكن الحكومة من وضع مخصصات لهذه الغاية .

هذه امثلة اذكرها لكم ليظهر لنا جلياً ان السياسة المالية المتبعة في هذه البلاد هي سياسة باطلة وضارة . لقد كنت اجمع من حين الى آخر ان هنالك سياسة افكار تتبع من قبل رجال الدولة البريطانية . وبما انني لا اريد ان اصدق اي كلام دون التحقق منه ، فلم اصغ وتثبت لهذا الكلام الى ان تحققت بنفسني عند درس هذه للميزانية درساً دقيقاً بأنه اذا لم يكن سياسة افكار مقصودة فان السياسة المالية المتبعة قد اوصلت البلاد الى النتائج التي تنتظر من مثل تلك السياسة .

عند ما كان يجب في الانتدابات وضرورتها وقرارات عصبة الامم بشأنها وان لا بد من انتداب على البلاد للمنسلحة كان فكر بعض حسني النية في ان الشعب البر يطالي هو شعب ليبي و غني وسوف ترفع البلاد في مجيحه من العيش وان الانتداب البر يطالي سوف لا يكون راضياً عن مثل هذه السياسة المالية المتبعة في هذه البلاد . وما كنت اظن ان قلب المستعمر لا ينفذ اليه شعاع الرحمة ولا يشعر بشعور بلاد جاء اليها محرراً فكان فيها مستعبداً .

انا انتظم من الحالة التي وصلنا اليها وانني اذكر ان بضع مئات من الناس الذين كانوا يعرفون بالاغنياء والذين هم ثروة تذكروا قد اصبحوا فقراء وجميع اعضاء هذا المجلس يعرفون ذلك ومنهم من نوهت عنه الان . انتظر من اولي الامر ان لا يقدموا الينا بمثل هذه للميزانية ، ولطلب اليهم ان يراعوا فكرة المصالح المحلية واتخاذ البلاد قبل كل شيء ، سيما وان رجال الحكومة هم رجال الحكومة البريطانية قد اعترفوا بأنه يوجد في هذه البلاد حالة مالية سيئة وانهم لهذا السبب قد اضطروا لانتقص قسم من النفقات الموضوعة .

والليل موجود في صلب الميزانية واكبر مثال لتأخير واردات الجمارك من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٢

ما يبلغ ثلثي الواردات وهذا يدل على ان القوة الاستهلاكية والشرائية قد نزلت نزلًا هائلاً بسبب الفقر . ومتى كانت الحالة على ما ذكر يجب قبل كل شيء التفكير في الانقاذ والتخفيف عن عائق المكلف والسلام على من اتبع الهدى . فاسم بك - انا اود ان اتكلم والفت نظر الحكومة الى هذه الاشياء من الوجهة العامة :

تلمون انه في هذه السنة اقتصت الاعانة المالية (١٦٥٠٠) جنياً مع ان الاعانة البريطانية هي تعطى من قبل الحكومة البر يطانية بموجب اتفاق معقود بين صاحب الجلالة البر يطانية وبين صاحب السمو الامير المعظم لسد عجز ميزانية شرق الاردن .

قررنا اشياء كثيرة في هذا المجلس ولكن ضمائرنا لم تقبل بهاء والذي حملنا على ذلك القبول ليس هو خشية حل المجلس ولكن الذي حدا بنا الى قبولها هو المحافظة على المعاهدة المعقودة بين صاحب الجلالة البر يطانية وبين صاحب السمو الملكي الامير المعظم ، وخوفاً من ان يتم موتاً بأننا لا نعرف قيمة اليهود . واليوم نرى ان حكومة صاحب الجلالة البر يطانية - والتي هي متدبة - لا تفي بعهودها المقطوعة عليها . فهذا من جهة ، واما من جهة اخرى فنطلب من الحكومة بالحج المفاوضة مع حكومة صاحب الجلالة لدفع كل سنة ما ينقص من ميزانية حكومة شرق الاردن . الفت نظر الحكومة لمفاوضة حكومة فلسطين من اجل التنازلات التي تعطى لها بأسم الموظفين المستعاريين والى تخفيض ميزانية الجيش لانها كثيرة جداً ويمكن ان يتصرفوا بها بدون ان يحصل خلل في الأمن العام ، والى اعادة الصفين الذين القيا من مدرسة اربد التجهيزية وبما يتبها البلاد مدرسة داخلية ، والى تهيئة القوانين التي كان اقترح وضعها للاخوان في الدورة السابقة ، كفانون البيوع الخارجية وافراز الاراضي وما شابه ذلك من القوانين التي تعود بالنفع على هذه البلاد .

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع مجموع قانون الميزانية في الرأي .

(قبل)

شكري بك - قانون رسوم البحر الميت لسنة ١٩٣٢ :

اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ١٣-٩-١٩٣٢ وبعد درس مشروع القانون الذي وضع لرسوم البحر الميت لسنة ١٩٣٢ رأت ان تضيف كلمة (سنوياً) الى المادة الثانية اشارة الى المدة التي ينبغي ان تستوفي الرسوم المذكورة عنها وكذلك قررت وضع مادة جديدة نصت فيها على (ان السنة في عرف القسانون المبحوث منه تنتهي بانتهاء شهر آذار) للدلالة على انه اذا بدأ بتسيير اي من السفن والمراكب في بحر السنة فأن الرسم يستوفي تماماً ولا يسري حكمه الا للمدة الباقية من السنة اي انه بعد انتهاء شهر آذار ودخول شهر نيسان يصبح صاحب تلك السفينة او ذلك المراكب مكلفاً بأن يدفع الرسم تماماً عن السنة الجديدة . وعلى اساس هذا التعديل قبل للمشروع بالصيغة الآتية :

المادة الاولى - يسمى هذا القانون قانون رسوم البحر الميت لسنة ١٩٣٢ ويصل به من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية

(قبلت)

المادة الثانية - تستوفي الرسوم التالية سنوياً عن المراكب والسفن التي تسيير في البحر الميت

مكتبة المجلد

جنيه فلسطيني

٢ عن كل من المراكب والسفن ذوات المحركات

١ عن كل من المراكب والسفن الاخرى

عادل بك - هل لدى وزارة المالية احصاء كاف عن عدد المراكب ومقدار الرسوم التي تستوفي عنها حالياً لأننا نحتاج لمعرفة ذلك ، لنعلم ان الرسوم للموضوعة هي متناسبة مع الرسوم التي تجبى حتى الآن ؟
شكري بك - قد كان يستوفي (٥٠٠) مل عن كل مركب بحاري لكل سفرة و (٣٠٠) مل عن كل مركب او سفينة شراعية و (١٥٠) ملا عن كل سفينة شراعية صغيرة . هذه هي الرسوم التي ابدى بهايتها منذ سنة ١٩٢٢ حتى الآن .

ان جملة ما استوفينا من هذه الرسوم خلال السنة الماضية يبلغ (٧) جنيهات و (٤٠٠) مل . اما المراكب والسفن الموجودة في الوقت الحاضر في البحر الميت فان المعلومات التي اتصلت بي عنها تدل على انها عبارة عن مركبين بحاريين يستوفي منهما (٤) جنيهات في السنة على اساس القانون الذي نحن في صدده وثلاث سفن شراعية يمكن ان يستوفي عنها (٣) جنيهات . فاذن جملة الرسوم التي تستوفي بموجب هذا القانون الجديد تعادل الرسوم التي كانت ولا تزال تستوفي عن المراكب او السفن التي تسير في البحر الميت .

لقد ورد في الاسباب الموجبة ما يكفي لبيان القصد من وضع هذا القانون ، ولذلك ارجو ان تكون هذه البيانات كافية وان توضع المادة الثانية هذه على الرأي .

عادل بك - جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون ان السبب في جعل هذا الرسم ثابتاً هو عدم موافقه تعيين موظف خاص لجباية هذه الرسوم نظراً قلتها وانه من مصلحة شرف الاردن ان تسهل اصدار محصولاتها الى فلسطين بواسطة السفن . وقد ذكر حضرة مقرر اللجنة المالية ان الرسم الذي يستوفي حالياً هو عبارة عن (٧) جنيهات وانه بمالة تطبيق هذا القانون لا تنقص واردات الحكومة بل تبقى على حالها ، اذن فما معنى وضع هذا القانون واشغال المجلس به لأن الوقت الذي صرفناه لاجله تبلغ قيمته للمادة اكثر بكثير مما يمكن ان يستوفي من الرسوم المحتمل جبايتها . ولكنني ألاحظ ان هذا القانون وضع تسهلاً لعمال شركة البحر الميت ، فطالما انه لا فرق في الرسوم كما بين حضرة مقرر اللجنة المالية ، فاني لا ارى قبول هذا القانون بل ارى ان تبقى الحالة كما هي عليه الآن .

شكري بك - من سوء الحظ في هذا المجلس ان عادل بك ينظر دائماً الى الامور بمنظار اسود ، ام هو قد نسي بعد ما اطلع على الاسباب الموجبة ان هنالك سبباً جوهرياً بالنسبة للشروع وهو من جملة الاسباب التي دعت لاختيار الطريقة الجديدة .

لا تزال تستوفي الرسوم بواسطة قواد الخافر بسبب عدم امكان تعيين موظف خاص لجبايتها بسبب تلة مقدارها ، واذن فليس من الموافق من الناحية المالية ان تستوفي الضرائب بواسطة قواد الخافر غير المكفولين ثم هنالك معاملات يتطلبها القانون السابق ذلك لأن الرسم يستوفي بموجبه عن كل سفرة والقانون الجديد قد

اوجد تنقيص المعاملات بايجابه استيفاء الرسوم عن سنة واحدة .

فن جهة انزلت الرسوم ومن الجهة الاخرى فقد ازلنا الضرورة القاضية بجباية الاموال من قبل قواد الخافر ، وحافظنا على هذا المورد وهذا كاف لان يشتغل مجلسكم الموقر في مشروع هذا القانون .

عادل بك - اني لا انظر الى الامور بمنظار اسود ولكنني ارى ان كل شيء هو اسود ، ولا حاجة الى منظار اسود ثم ان السبب الذي يقرر اللجنة هو سبب قاذ وغير معقول .

ان المبلغ هو عبارة عن (٧) جنيهات والجندي يأخذ (٥) جنيهات فثل هذا المبلغ لا يحتاج الى مأمور مكفول ، ان هذا السبب هو عبارة عن سبب ظاهري ولكن الاصل كل الاصل هو ان شركة البحر الميت راجعت المراجع وطلبت ان يكون الرسم على هذه الصورة والا فان جباية الرسم من قبل قواد الخافر ليست من الامور الخفيفة ، واذكر ان جميع قواد الخافر يستوفون رسوم المكالمات الهاتفية بموجبها فابيض ومن ثم يعيدونها الى دائرة البرق والبريد ، وهذه المعاملة ليست باهم من معاملة القواد الذين يستوفون اجور المواقف .

لذلك فاني اؤكد لمجلسكم بان هذا القانون ما وضع الا لتنفيذ الارادة شركة البحر الميت التي لها من السيطرة والنفوذ اكثر مما لاهل البلاد حتى وما لهذا المجلس التشريعي من نفوذ .

ان شركة صهيونية تنزو البلاد وتضع يدها على اعظم ثروة فيها لتقوية الوطن القومي ، ليست بالشركة التي يجب ان تساعد من قبل الحكومة ، ولو كان بإمكاننا ان نرفض الاتفاقية المقيدة معها لما ترددنا لحظة لما فيها من قتل الامة العربية بأسرها وعلى هذا القول بأنه لا يمكنني ولا يمكن لهذا المجلس ان يوافق على مساعدة هذه الشركة .

عوده بك - قد توسع الاستاذ عادل بك في البحث عن هذا القانون ، ووصفه بوصفات سياسية ليس فيها شيء من الحقيقة ، ولو صح ما قاله الاستاذ لكان الضرر لحق بلواء الكرك . انا ككركي اعلم ما تحتاج اليه الكرك من وضع هذا القانون .

تعلمون ايها الاخوات ان الطريقة الوحيدة الاقتصادية لتصدير المحصولات في البحر الميت في لواء الكرك وكم من مرة بذلت اهالي الكرك جهودها لفتح طريق ما بين الكرك والبحر الميت وتسيير السفائن فيه ، ليتسنى نقل المحصولات الى فلسطين . في هذه المرة الاخيرة توقفت الحكومة بمساعدة اهل البلاد لفتح الطريق المذكور وبقي علينا ان نوطن سير السفائن في البحر الميت التي كانت تتردد في المجرى للشاطئ الشرقي من البحر الميت لعدم معرفتها وجود محاصيل يقصد نقلها .

اما بموجب هذا القانون فما الذي يمنع هذه السفن من ان تأتي عشرات المرات ولورجعت فاضية ؟ اليس ذلك تأميناً لنقل محاصيل بلاد الكرك والطيفه اوفق ؟

قال عادل بك ، ان هذا القانون وضع لتأمين منفعة شركة البحر الميت ، ماذا يمكن ان تستفيد هذه الشركة وهي موجودة في الشاطئ الغربي منه ؟ والحقيقة ان وضع هذا القانون هو لمنفعة لواء الكرك وقضاء الطيفه ولا اظن ان احداً يخالف على تصديق هذا القانون بالنسبة لقوادله .

متري باشا - نحن نواب الكرك ، نعرف حالة بلادنا والقوائد التي تنتج عن تسيير السفن في البحر الميت

مكتبة احمد المرحوم

أكثر من حضرة الزميل عادل بك . نريد ان نسهل نقل محصولات بلادنا الى البلاد المجاورة ثم لنزاعل اثر للشركة الصهيونية التي بحث عنها الزميل ، بل السفن هي ملك (شكري ديب) الذي تبرع ببلغ (١٠٠) جنيه باسم اعانة لفتح طريق الكرك - البحر الميت وارجو من عطوفة وكيل الرئيس ان يسمح لي بان اتكلم كلمتين :

يظهر ان هذه الدورة انتهت و بقي لافتتاح الدورة الاعتيادية (٤٠) يوماً ، فيا عطوفة الزميل لا يخفى الضيق المستولي على اهالي البلاد ونعلم ان الراعي يتفقد غنمه و ينظر الى الشاة الضعيفة و يراها بمنايجه ويطعمها في بيته ، اذا لم تستطع السير ، فاذا لم تنظر الحكومة الى حالة الفلاح يتلاشى ، فاذا كان اكبر واحد فينا نحن اهالي بلاد الامارة لا يقدر على ادارة معيشته فكيف بالفقير المعدم ؟ الفت نظر الحكومة الى العناية بالفلاحين ومدحهم بالمال ليتمكنوا من زرع اراضيهم المعطلة من قلة ما يجودونه حيث الحكومة تستفيد والشعب ايضاً

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع المادة الثانية بالرأي

« قبلت »

شكري بك - المادة الثالثة :

« تنتهي السنة في عرف هذا القانون بانتهاء شهر آذار »

« قبلت »

شكري بك - المادة الرابعة :

« يلغى قانون رسوم البحر الميت المورخ في ١٨ مايس سنة ١٩٢٢ »

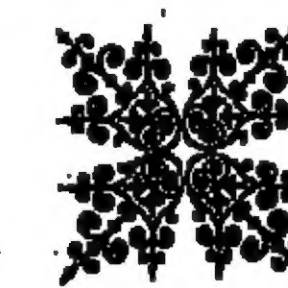
(قبلت)

وكيل الرئيس توفيق بك - اضع مجموع القانون بالرأي

(قبل)

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي



— نصحیح خطاً مطبعی —

جاء في السطر العاشر من الصفحة ٥٥١ من هذا المذكرة (تكون) والصواب (تقوم) .

مكتبة المجلد